

ينفع فيه التكفير وكلما ينفع فيه التكفير ينفع فيه الاستئناس كما ينفع عليه أحمد في غير موضع
ومن قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صدق بقوله من حلف على يمينه مؤثما
استأمنه فلا حنك عليه جميع الايمان التي يحلف بها من اليمين بالله وبالدين وروا
الطلاق والعتاق ويقول من حلف على يمينه فإني عتقتها حتى لو حلف بها فصد
به اليمين بالله والعتاق فقولته ضعيف فان موجب لصور احد القطيع بقلب
التي صلى الله عليه وسلم مثل حضور موجب اللفظ الاخر اذا كلاهما لفظ واحد
وتكلم بينهما من جنس واحد وهو رفع اليمين اما بالاستئناس واما بالتكفير
ويعد هذا قاعلم اذا الامعة انصبت في دخول الطلاق والعتاق في حديث
الاستئناس على ثلاثة اقسام تقوم قالوا يدخل في ذلك الطلاق والعتاق
انتمها حتى لو قال انت طلاق انشاء الله وانت حر انشاء الله دخل ذلك
في عموم الحديث وهذا قول بصيغة والشان في غيرهما وقوم قالوا لا
يدخل في ذلك الطلاق والعتاق لا لاقامهما ولا الحلف بهما الا بصيغة الجز
ولا بصيغة القسم وهذا أشهر القولين في من ذهب مالك والجمهور حتى الرواية
عن أحمد والعلل الثالث ان ايقاع الطلاق والعتاق لا يدخل في ذلك
بل يدخل فيه الحلف بالطلاق والعتاق وهذه الرواية الثانية عن أحمد
ومن صحابه من قال ان كان الحلف بصيغة القسم دخل في الحديث ونفعه
المشتملة رواية واحدة وان كان بصيغة الجز اقيم روايتان وهذا القول
الثالث هو الصواب الماتق معناه عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجمهور التابعين فان بن عباس والثر الثابعين كسعيد بن المسيب والحن
لم يجعلوا في الطلاق استئناسا ولم يجعلوه من الايمان ثم قد ذكرنا عن اصحابه
وجمهور التابعين انهم جعلوا الحلف بالصدقة والهدية والعتاق ونحو
ذلك يمين مكرمة وهذا معنى قول أحمد في موضع الاستئناس في الطلاق والعتاق
ليسا من الايمان وقال ايضا الشيا في الطلاق لا اقول به وذلك ان الطلاق والعتاق

حرفان

حرفان وعتاق وقال ايضا انما يكون الاستئناس انما يكون فيه الطلاق والعتاق
لا يكثر ان هذا الذي قاله ظاهر وذلك ان ايقاع الطلاق والعتاق ليسا
اصلا وانما هو بمنزلة المعقود عين المقاص والا برأى من الدين ولهذا قال والله
لا احلف على يمين ثم اعتق عبدي له او طلق امرأته او برأى من يمينه من دم مال
او عرض فانه لا يحسب ما علمت احد خائف في ذلك فمن دخل ايقاع الطلاق
والعتاق في قوله اليمين صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فقال انشاء الله لم
يحسب فقد حمل العام مالا يحمله كل اية من اخرج من هذا العام قوله الطلاق
يلزم في الفعل كذا او افعله انشاء الله او افعله فلما لم يترك انشاء الله
فقد اخرج من القول العام ما هو داخل فيه فان هذا يمين بالطلاق و
العتاق وهما يميني تغليل بعد بقوله الطلاق والعتاق ليسا من الايمان
فان الحلف بغيرهما الحلف بالصدقة والحج ونحوها وذلك معلوم بالاضطرار
غفلا وعرفا وشعرا ولهذا لو قال والله لا احلف على يمين ابد لم يترك ان
فعلت كذا من غير الخطأ حيث وقد تقدم ان صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
سورة يمينا وكذا اتم الفقه اكلهم بسورة يمينا وكذا اتم المسلمون بسورة
يمينا ومعنى اليمين موجود فيه فانه اذا قال حلف بالله لا فعلن انشاء الله
فعله قد لم يفعل لم يكن الله قد شاء فلا يكون ملتمزا له والا فلو تولى غيره
لا يحلف بان يقصد ابي حالف انشاء الله ان اكون حالفه كما لا معنى لهذا معنى
الاستئناس في الانشاءات كالطلاق والعتاق وعلى من ذهب الجمهور لا ينفعه
ذلك وكذا لم يقله المطلق يلزم في الفعل كذا انشاء الله نفع المشتمل عند
الاطلاق الى الفعل فالمعنى لا فعلته انشاء الله نفعه فقولته لم يكن الله قد
شاءه فلا يكون ملتمزا للطلاق بخلاف ما لو عني الطلاق يلزم في انشاء الله
لنوعه اياه فان هذا بمنزلة انشاء الله وتقول احمد انما يكون الاستئناس

في
انما يكون الاستئناس في
الطلاق والعتاق
انما يكون الاستئناس في
الطلاق والعتاق
انما يكون الاستئناس في
الطلاق والعتاق